16 September 2020
Arabic

الدورة الخامسة والسبعون

البند 128 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز منظومة الأمم المتحدة: تعزيز منظومة

الأمم المتحدة

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

إعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،

تعتمد الإعلان التالي:

إعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة

1 - اجتمعنا نحن، رؤساء الدول والحكومات الممثلة لشعوب العالم، يوم 21 أيلول/سبتمبر 2020 لحضور الاجتماع الرفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وإننا، إذ نلتقي هنا، تساورنا مشاعر الإجلال والاحترام العميق لمؤسسي هذه المنظمة الذين أرسوا دعائمها. فما من منظمة عالمية أخرى لها من الشرعية ومن القدرة على الحشد في سبيل العمل الجماعي والتأثير على صعيد وضع القواعد ما يوازي ما تتمتع به الأمم المتحدة. وما من منظمة عالمية أخرى قادرة على أن تبت في نفوس ما لا يُحصى من الناس الأمل في إيجاد عالم أفضل ولا باستطاعتها الوفاء بوعد المستقبل الذي نصبو إليه جميعاً. وإنه لمن النادر أن تشتد الحاجة إلى تضافر البلدان كافة للوفاء بعهد الاتحاد بين الأمم لتكون أكثر إلحاحاً مما هي عليه الآن.

2 - لقد ولدت الأمم المتحدة من رحم فوجع الحرب العالمية الثانية، وكان إنشاؤها مسعى مشتركاً للإنسانية ومقصدها إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وحتى في أوقات التحديات الجسيمة والتوترات الحادة التي شهدتها العالم، عملت منظماتنا على الإسراع بإنهاء الاستعمار وعززت الحريات وشكلت القواعد المنظمة للتنمية الدولية وعملت جاهدة على القضاء على المرض. وساعدت الأمم المتحدة على التخفيف من حدة عشرات النزاعات، وأنقذت مئات الآلاف من الأرواح من خلال ما تقوم به من عمل

إنساني، ووفرت لملايين الأطفال التعليم الذي يستحقه كل طفل. وعملت أيضاً على تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المكفولة للناس كافة، بما في ذلك المساواة في الحقوق بين النساء والرجال. وأعلن ميثاق الأمم المتحدة، الذي هو حجر الزاوية للقانون الدولي، مبادئ تساوي الدول جميعاً في السيادة واحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل منها وحق الشعوب في تقرير المصير. وأكد الميثاق مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ووفق مبادئ العدالة والقانون الدولي. وقرر أن على جميع الدول أن تمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة.

3 - والحق أن الإنجازات كثيرة ونحن مدينون للأمم المتحدة وأفرادها بعميق الامتنان والاحترام، وخاصة لأولئك الذين جادوا بأرواحهم في سبيل الواجب. فعلى مر السنوات، خدم أكثر من مليون رجل وامرأة تحت راية الأمم المتحدة الخفاقة في أكثر من 70 عملية لحفظ السلام. وفي كل يوم، يعتلي المنبر الذي توفره الأمم المتحدة بغية تحسين حياة البشرية جمعاء بلداناً ومواطنون وممثلون للقطاع الخاص والمجتمع المدني.

4 - بيد أن الأمم المتحدة ذاقت في لحظاتٍ أخرى مرارة الخيبة. فعالمنا ليس بعد ذلك العالم الذي كان مؤسسو منظمنا ينشده قبل 75 عاماً. إنه مُبتلى بتزايد اللامساواة والفقر والجوع والنزاع المسلح والإرهاب وانعدام الأمن وتغير المناخ والجوائح. والناس من مختلف أركان المعمورة يضطرون إلى الارتحال في ظروف شديدة الخطورة بحثاً عن الملاذ والأمان. وأقل البلدان نمواً تتعرض في محاولتها للحاق بالركب، كما أننا لم نقضِ على الاستعمار قضاء تاماً بعد. وكل هذا يتطلب قدراً أكبر، لا أقل، من العمل. وعندما تسخر الدول الأعضاء ما اجتمع لها من إرادة وموارد لإنجاح الجهود الجماعية التي تبذلها المنظمة، يتمخض ذلك عن نتائج هائلة. ولقد أصغينا، من خلال الحوار العالمي الذي دشنته الأمين العام في عام 2020، إلى شواغل الناس وتطلعاتهم. وإنما نحن هنا للاستجابة لهم.

5 - إن التحديات التي نواجهها تحديات متشابكة لا يمكن التصدي لها إلا من خلال بث الحياة من جديد في تعددية الأطراف. وبينما نجتمع هنا اليوم، لا تزال أصداء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تتردد في جميع أنحاء عالمنا. لقد أصبحت الجائحة في غضون بضعة أسابيع من بدئها أضخم تحدٍ عالمي في تاريخ الأمم المتحدة. وهي لم تود بالأرواح وتود إلى الاعتلال الشديد فحسب، بل وتسببت أيضاً في حدوث ركود اقتصادي عالمي وفي تنامي الفقر وزادت من القلق والمخاوف. كما ألقت بحمل هائل على مجتمعاتنا واقتصاداتنا ونظمنا الصحية. ورغم أن الجائحة طالتنا جميعاً، فلا شك أن الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة والبلدان الأشد ضعفاً كانوا هم الأكثر تضرراً منها. لقد نكّرتنا جائحة كوفيد-19 بأشد الطرق بأننا مرتبطون برباط وثيق وبأننا لسنا أقوى إلا بقدر قوة أضعف حلقاتنا. ولن يتسنى لنا إنهاء الجائحة والتصدي بفعالية لعواقبها إلا من خلال العمل معاً متضامنين. ولن نتمكن من بناء القدرة على الصمود في وجه الجوائح المقبلة وغيرها من التحديات العالمية إلا معاً. وتعددية الأطراف ليست خياراً بل هي ضرورة محتمة علينا ونحن نعيد البناء على نحو أفضل من أجل إيجاد عالم أكثر إنصافاً واستدامة وأقدر على الصمود في مواجهة الأزمات. ولا بد أن تكون الأمم المتحدة محورا مركزيا لجهودنا.

6 - إن تعزيز التعاون الدولي يصب في صالح الأمم والشعوب على السواء. والركائز الثلاث للأمم المتحدة - وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان - على نفس القدر من الأهمية والترابط والتعاقد. لقد قطعنا شوطاً طويلاً على مدى خمسة وسبعين عاماً، ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين

القيام به. ونحن نمتلك الأدوات التي تمكّنا من ذلك وعلينا الآن أن نستخدمها. فخطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁾ هي خارطة طريقنا وتنفيذها ضرورة لبقائنا. والمطلوب الآن هو بذل الجهود العاجلة. ولذلك، فإن حضورنا هنا اليوم لم يكن لغرض الاحتفال، بل نحن هنا لاتخاذ إجراء. نحن هنا لكي نضمن لأنفسنا المستقبل الذي نصبو إليه والأمم المتحدة التي ننشدها، مسترشدين في ذلك بمقاصد الميثاق ومبادئه.

* * *

7 - **لن نترك أحداً خلف الركب** - ستكون السنوات العشر القادمة، التي أعلنت عقداً للعمل والإنجاز لتحقيق التنمية المستدامة، هي الأكثر حسماً من بين السنوات التي عاشها جيلنا. بل هي تزداد أهمية ونحن نعمل جاهدين على إعادة البناء بصورة أفضل على طريق التعافي من جائحة كوفيد-19. ونحن بحاجة إلى منظومة إنمائية قوية للأمم المتحدة وتعاون فعال بين المنظمة والمؤسسات المالية الدولية. إننا نؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام والتدابير التي يتخذها في هذا الصدد. ولقد عقدنا العزم على تنفيذ خطة عام 2030 بالكامل وفي الوقت المقرر لها. فلا بديل لنا عن ذلك. ولا بد أن تكون الشعوب هي محور كل الجهود التي نبذلها. ويجب إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة. كما يجب أن تمكّن جهات العمل الإنساني من الوصول إلى من يحتاجون إلى المساعدة بلا عراقيل أو تأخير وبما يتسق مع المبادئ الإنسانية. إننا نضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽²⁾ والمعاهدات والصكوك الدولية لحقوق الإنسان نصب أعيننا، وسوف نكفل حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

8 - **سنحمي كوكبنا** - بدون تحرك أكثر حسماً، سنظل نفقر كوكبنا ونفقد تنوعه البيولوجي وموارده الطبيعية. وسوف نشهد مزيداً من التهديدات البيئية والتحديات المتصلة بالمناخ، بما في ذلك الكوارث الطبيعية والجفاف والتصحر ونقص الغذاء وندرة المياه وانتشار الحرائق الهائلة وارتفاع مستوى سطح البحر ونضوب الأكسجين من المحيطات. لقد حان الآن وقت العمل. فالكثير من البلدان، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، أصبح من بين الأشد تضرراً بهذه الظواهر. وعلينا أن نتكيف مع الظروف المحيطة بنا وأن نتخذ التدابير الكفيلة بإحداث تحول. وثمة فرصة تاريخية تلوح لنا من أجل إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة. فنحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة واعتماد أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج بما يتماشى مع التزامات الدول ذات الصلة الواردة في اتفاق باريس⁽³⁾ ويتسق مع خطة عام 2030. وهذه إجراءات لا يمكن الإبطاء في تنفيذها.

9 - **سنعمل على تعزيز السلام ومنع نشوب النزاع** - يجب الشروع بشكل عاجل في تسوية النزاعات المسلحة المندلعة والتهديدات المستمرة التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، معتمدين في ذلك الوسائل السلمية. ونحن نؤكد مجدداً أهمية الالتزام بالميثاق وبمبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي إنفاذ الاتفاقات الدولية المبرمة لتحديد الأسلحة ومنع الانتشار ونزع السلاح والهيكل المرتبطة بها. ولا بد أن تتصدى الأمم المتحدة على نحو أفضل للتهديدات بكافة أشكالها وميادينها. إن الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب يشكّلان تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. ومن الضروري استخدام مجموعة الأدوات الدبلوماسية التي يوفرها الميثاق، بما في ذلك الدبلوماسية الوقائية

(1) القرار 1/70.

(2) القرار 217 ألف (د-3).

(3) انظر FCDD/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

والوساطة، والاستفادة بكامل إمكاناتها. ونحن ندعو الأمين العام إلى تعزيز مجموعة الأدوات هذه حتى يمكن من خلالها منع اندلاع الأعمال العدائية أو تصعيدها أو تكرار حدوثها في البر والبحر والفضاء والفضاء الإلكتروني. ونعرب عن تأييدنا لمبادرة الأمين العام من أجل وقف عالمي لإطلاق النار ومناصرتنا التامة لها. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني احتراماً تاماً. وقد أصبح بناء السلام وحفظه وإدامته الآن إحدى المسؤوليات الرئيسية المنوطة بالأمم المتحدة.

10 - سنلتزم بأحكام القانون الدولي ونكفل العدالة - تظل مقاصد الميثاق والقانون الدولي ومبادئها مقاصد ومبادئ أولية عالمية، فضلاً عن كونها دعامة لا غنى عنها للعالم أكثر سلاماً ورخاء وعدلاً. وسوف نلتزم بالاتفاقات الدولية التي أبرمناها ونفي بالالتزامات التي تعهدنا بها. وسنواصل التشجيع على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحسين الحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون من خلال تعزيز شفافية مؤسسات الحكم والمؤسسات القضائية المستقلة ومساءلتها.

11 - سنضع النساء والفتيات في صميم جهودنا - لن نُحلّ النزاعات ولن نتحقق التنمية المستدامة دون مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل مشاركة نشطة على جميع المستويات. ولا يمكن إطلاقاً إعمال حقوق الإنسان على نحو تام ما لم تتمتع بها أيضاً جميع النساء والفتيات. وقد حرّمنا استمرار أوجه اللامساواة بين الجنسين والانتهاك الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، من التمتع بعالم أفضل وأكثر عدلاً. وسوف نعجل بالعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وضمان مشاركة المرأة وتمكين النساء والفتيات في جميع المجالات.

12 - سوف نبني جسور الثقة - يهدد تزايد اللامساواة في البلد الواحد وفيما بين البلدان بتقويض جهودنا الرامية إلى تأمين المستقبل الذي نصبو إليه. فانهدام المساواة يفضي إلى انهدام الثقة بين البلدان وعدم اطمئنان الناس لمؤسسات الحكم. وهو يسهم أيضاً في تأجيج الأعمال المدفوعة بكرهية الأجانب والعنصرية والتعصب وخطاب الكراهية والمعلومات المضللة. ونحن ندين هذه الأعمال جميعها. وسوف نعالج الأسباب الجذرية لانهدام المساواة، بما يشمل العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد والتهميش والتمييز بجميع أشكاله علاوة على الفقر والإقصاء والافتقار إلى التعليم وفرص العمل. إنها مسؤوليتنا التي سننهض بها.

13 - سوف نعمل على تحسين التعاون الرقمي - لقد أحدثت التكنولوجيات الرقمية تحولاً عميقاً في المجتمع. وهي تتيح فرصاً غير مسبوقة وتطرح تحديات جديدة. فعندما يساء استخدام هذه التكنولوجيات أو تستغل لأغراض خبيثة، يمكن أن توجع الانقسامات داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان وأن تزيد من انهدام الأمن وتقوض حقوق الإنسان وتفاقم اللامساواة. ولذلك لا بد أن يستمر على سبيل الأولوية الاهتمام ببلورة رؤية مشتركة لتعاون ومستقبل رقميين يجسّدان الإمكانيات الكاملة للاستخدام الحميد للتكنولوجيا وبمعالجة مسألتنا الثقة والأمن في الفضاء الرقمي، إذ إن عالمنا أصبح في الوقت الراهن يعتمد على الأدوات الرقمية أكثر من أي وقت مضى في ضمان القدرة على التواصل وتحقيق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي. ويمكن أن تعجل التكنولوجيات الرقمية بتنفيذ خطة 2030. ولا بد إذن أن نكفل للجميع إمكانية النفاذ إلى الفضاء الرقمي بشكل مأمون وبتكلفة ميسورة. ويمكن أن توفر الأمم المتحدة منبراً لجميع أصحاب المصلحة يتيح لهم المشاركة في هذه المداولات.

14 - **سوف نرتقي بأداء الأمم المتحدة** - عالم اليوم شديد الاختلاف عما كان عليه عندما أنشئت الأمم المتحدة قبل 75 عاما. فقد تعددت بلدانه وكثُر سكانه وازدادت التحديات فيه، وكذلك الحلول. وينبغي أن تواكب أساليب عملنا هذه الأوضاع وأن تتكيف معها. ونحن نؤيد الإصلاحات الجارية التي يقوم بها الأمين العام. فهي تشكّل منظمة أكثر مرونة وفعالية وأكثر خضوعا للمساءلة يمكنها أن تحقق أداءً أفضل في الميدان وأن تتكيف مع التحديات العالمية. ونكرر دعوتنا إلى إجراء إصلاحات في ثلاثة من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ونلتزم ببث زخم جديد في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن وبمواصلة العمل على تنشيط الجمعية العامة وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أن استعراض هيكل بناء السلام يحظى بدعمنا الكامل.

15 - **سوف نضمن توافر التمويل المستدام** - يتطلب تحقيق تطلعاتنا أن يتوافر للمنظمة تمويل مستدام يمكنها التنبؤ به. وسوف نقوم بدفع الاشتراكات المقررة علينا بالكامل وفي الوقت المحدد. وينبغي بحث التدابير اللازمة لكفالة تحقّق ذلك بصورة أفضل. وسوف نزيد من تعزيز الشفافية والمساءلة وكفاءة استخدام الموارد. وجدير بالذكر أن تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽⁴⁾ تنفيذا كاملا وفق آجالها الزمنية أمرٌ ذو أهمية حيوية بالنسبة لتنفيذ خطة عام 2030. ويؤدي التمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص دوراً محورياً في جهودنا الرامية إلى تمكين الأمم المتحدة من إحراز نتائج أفضل تحقيقاً لمقاصدها.

16 - **سوف نعزّز الشراكات** - تتطلب تحديات اليوم تعاوناً لا عبر الحدود فقط بل وعبر المجتمعات بكافة شرائحها. وعلينا في ضوء ذلك أن نجعل الأمم المتحدة أكثر شمولاً للجميع وأن نتحاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما يشمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والبرلمانيين، حتى نكفل استجابة فعالة لتحدياتنا المشتركة.

17 - **سوف نصغي إلى الشباب ونعمل معهم** - الشباب هم الحلقة المفقودة في مشهد السلام والتنمية. وكما استفدنا نحن من الرؤية الثاقبة لمؤسسي الأمم المتحدة، سيتعين على شباب اليوم أن يعيشوا عواقب ما نقوم به وما نمتنع عنه. وقد ظلت أصوات الشباب لفترة طويلة للغاية مقصاة من المناقشات التي تتناول مستقبلهم. وهذا حال يجب أن يتبدل الآن من خلال تيسير حوار ذي مغزى مع الشباب.

18 - **سنكون على أهبة الاستعداد** - لقد أخذتنا جائحة كوفيد-19 على حين غرة. وكانت بمثابة جرس إنذار لتذكيرنا بضرورة تحسين استعداداتنا لا للأزمات المتصلة بالصحة فحسب، بل وللتحديات والأزمات الأخرى أيضاً. ونحن بحاجة إلى توطيد التعاون والتنسيق والتضامن على الصعيد الدولي. فمن المهم أن نطلع على الخبرات والمعلومات وأن نتقاسمها للحدّ من المخاطر التي تحدق بنا وجعل نظمنا أكثر قدرة على الصمود في وجه الأزمات. وفي سياق تحسين نظمنا العالمية لانتقاء الأزمات والتصدي لها، تتبدى الحاجة الملحة إلى تسريع وتيرة التنمية والإنتاج وإلى تيسير إمكانية حصول الجميع في كافة أنحاء العالم على اللقاحات والأدوية والمعدات الطبية الجديدة على نحو منصف وبتكلفة ميسورة. وإننا نوجّه تحية عطرة لجميع العاملين في مجال الرعاية الصحية وغيرهم من العاملين في الخطوط الأمامية الذين يعرضون أرواحهم للخطر في مسعى إلى إنقاذ غيرهم، ونتعهد بأن نجعل الناس محور جهودنا للتصدي لمثل هذه الأزمات.

(4) القرار 313/69، المرفق.

* * *

19 - سيؤثر ما نتفق عليه اليوم على استدامة كوكبنا وعلى رفاه الأجيال المقبلة لعقود قادمة. وإننا عاقدون العزم على أن نكفل، من خلال التحرك العالمي المنشط والبناء على التقدم المحرز في السنوات الخمس والسبعين الماضية، تحقّق المستقبل الذي نصبو إليه. ولسوف نقوم لهذا الغرض بحشد الموارد ونعزّز الجهود ونبدي إرادة سياسية وروحاً قيادية غير مسبقتين. وسنعمل مع الشركاء جنباً إلى جنب من أجل تعزيز التنسيق والحوكمة العالمية في سبيل الحفاظ على مستقبل تتقاسمه الأجيال الحاضرة والمقبلة.

20 - وإننا نطلب إلى الأمين العام أن يوافي الجمعية العامة قبل نهاية دورتها الخامسة والسبعين بتقرير يتضمن توصياتٍ للنهوض بخططنا المشتركة والتصدي للتحديات الحالية والمستقبلية.

21 - ولنلتزم بأن ننقل هذا الإعلان إلى مواطنينا ليكون هذا خير مثال على الروح الملهمة لعبارة "نحن الشعوب".